النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٢٦ / ديسمبر ٢٠٢٢

والآن تتجه الانظار نحو ٢٠٢٣

المحتويات

- **والآن تتجه الانظار نحو ٢٠٢٣.** الصفحة ١-٢
- **العراق : زمن إعادة الاعمار. مقابلة مع سعادة السيد وديع البطي، سفير العراق في فرنسا.** الصفحة ٣-٥
- **مقابلة مع السيد تييري سيمون، المدير العام لمصرف اليوباف.** الصفحة ٦-٧
- **إعلان لمجموعة سويز.** الصفحة ٨
- **الكويت : تحديات ما بعد البترول. مقابلة مع سعادة السيد محمد الجديع، سفير دولة الكويت في فرنسا.** الصفحة ٩-١١
- **المنطقة الاقتصادية لامارة رأس الخيمة - راكز.** الصفحة ١٢-١٣
- **إعلان لمجموعة ترانسديف.** الصفحة ١٤

حين بانت عتبة - الخروج - من أزمة جائحة الكوفيد ١٩ في نهاية عام ٢٠٢١ - إذا خرجنا فعلاً من هذه الأزمة - كنا نتطلع، وهذا صحيح، إلى السنة القادمة ٢٠٢٢، وكلنا أمل بأن تحمل لنا السنة الجديد عودة النمو الاقتصادي، والهدوء والعيش المشترك، و تعود بنا الى عالم يسوده السلام والاطمئنان...

ما يمكننا استخلاصه اليوم ؟

أولاً، أن اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، التي بدأت الآن منذ أكثر من ثلاثمائة يوم، ولدّت حالة من الاضطراب والخوف كان لهما الأثر السلبي على مسار العالم بكامله، وبشكل خاص وبالطبع، على مسار الدول الأوروبية، وعلى مسارنا نحن في فرنسا أيضاً.

في نهاية عام ٢٠٢٢، دخل العالم بأسره في مواجهة تحديات عديدة منها محاربة التضخم ومكافحة ارتفاع الأسعار، والنقص أو عدم توافر العديد من السلع والمنتجات، وفي مرحلة من الشكوك بالكثير مما كان يعتبر حتى وقت قصير من البديهيات خاصة في أوروبا وفي فرنسا. والتوقعات لعام ٢٠٢٣ لا تبشر بالتفاؤل، لا بل تهدد باحتمال تراجع النمو الاقتصادي، وتباطؤ الصناعة، وارتفاع نسبة الفوائد المالية، وتفاقم التضخم وانتشاره إلى قطاعات اقتصادية عديدة كنتيجة لأرتفاع أسعار النفط والزيادة الباهظة في أسعار الطاقة وردودهما السلبية على كافة أسعار المواد الاستهلاكية والسلع والمنتجات المصنعة وحتى الخدمات. وهذا تماماً عكس ما كنا نتوقعه.

الأمر الثاني هو أن عالمنا، أو بشكل أكثر تحديدًا، بيئتنا الجيوستراتيجية أصبحت أكثر تقلبًا، وغموضًا، وتعقيدًا مما كانت عليه سابقاً وأضحت اليوم في حالة أزمة شبه دائمة.

لنكن صادقين، هذه الحالة لا تشمل كل البلدان ولا تتقاسمها كل الدول، فهي تبقى محصورة في مناطق معينة على القارة الأرضية. هذه الحالة تعنينا نحن الأوروبيين أولاً، وبدرجة ربما أقل، هذا إذا وجدت أصلاً، بقية دول العالم.

إن اختيار العديد من الدول لممارسة استقلالها الجيوسياسي، على وجه الخصوص بعض الدول في مناطق الشرق الأدنى والشرق الأوسط، بالإضافة إلى موقع البعض منها كدول مصدرة للبترول والغاز والى

إحفظوا الموعد

تنظم الغرفة التجارية العربية الفرنسية بالاشتراك مع اتحاد الغرف العربية، ومنظمة أرباب العمل الفرنسية، ومنظمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبيزنس فرانس، وغرف التجارة في باريس وضواحيها، في ١٥ مارس ٢٠٢٣

المنتدى الاقتصادي الرابع - فرنسا والدول العربية -

في ظل اجواء اقتصادية عالمية تتسم بالغموض وعدم الاستقرار، وبارتفاع معدلات التضخم، والتوتر في سلاسل التوريد، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام وتقلبها، ناهيك عن المخاطر على الصعيد الامني المادي والرقمي الإلكتروني على حد السواء، وفي ظل الظواهر العديدة التي تشير الى إزدياد الازمة المناخية، أصبح من الضرورة تفعيل العلاقات التاريخية التي تربط فرنسا بالدول العربية ودور هذه الدول في طرح وتقديم آفاق جديدة لهذه العلاقات.

هذا المنتدى الذي يتم تنظيمه في مباني منظمة ارباب العمل الفرنسية حول موضوع : تعزيز وترسيخ الشراكة في ظل الأزمات التي يمر فيها العالم، يمكن ان يكون الفرصة لتقييم هذه العلاقات ولاستكشاف سبل تعزيزها على مستوى القطاع الخاص على أسس مبنية على المكاسب المشتركة.

CHAMBRE DE COMMERCE FRANCO-ARABE

250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris - الغرفة التجارية العربية الفرنسية

Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

الثروات الكبيرة التي تمتلكها، يضعها في موقع مريح أكثر بكثير من الموقع الذي نحن فيه في أوروبا، بالنسبة لارتفاع نسبة النمو الاقتصادي في هذه الدول إلى معدلات لم تعرفها قبل سنة ٢٠٢٢، وكذلك بالنسبة لارتفاع حجم الفوائض في ميزانياتها التي لم تكن بهذه الضخامة أبدًا، وبالنسبة لآفاقها التي لم تكن يوماً مثيرة لهذه الغاية .

لا ننسى بالطبع أن الاختلافات لا تزال كبيرة بين دول شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، والاختلافات تبقى كثيرة وعميقة بين البلدان المصدرة للنفط والغاز والبلدان المستوردة له، وبين البلدان القادرة على تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي بالنسبة لمحاصيلها الزراعية ومواردها الغذائية وتلك التي تعتمد على الخارج لضمان احتياجاتها الكافية من الدقيق والخبز والفواكه والخضروات ...

وأخيراً علينا بالطبع أن لا ننسى بأننا نتشارك ونتقاسم جميعاً، أينما كنا، وحيثما وجدنا، التأثيرات السلبيةً للتغير المناخي وللاحتباس الحراري التي عانت منها سنة ٢٠٢٢ والتي تم قياسها علميا.

ونتساءل ما ستحمله لنا السنة الجديدة ٢٠٢٣ ؟

نأمل أن تسمح لنا السنة الجديدة بالوصول الى الحلول التي نطمح إليها والى تحقيقها. إن دول الشرق الأدنى والأوسط، وكذلك دول شمال إفريقيا، تعتبر أكثر من أي وقت مضى، مراكز مهمة للنمو بالنسبة للشركات الفرنسية، التي تتحلى بدورها بمزاياها كثيرة بما فيها على الصعيد التقني بالمهارات الفنية وهي عناصر أساسية في مواجهة المنافسة العالمية الشديدة الدائرة في دول هذه المنطقة.

التخلص من اعتمادنا على النفط والغاز الروسي يجب ألا يتحول إلى الارتباط من جديد مع دول في مناطق جغرافية أخرى، وفي هذا السياق، وبالإضافة إلى الإجراءات التي يجب اتخاذها على الصعيد المحلي لتعزيز قدراتنا الخاصة على إنتاج الكهرباء والطاقة، علينا أن نجد مع البلدان الموردة للنفط والغاز، هيكلة جديدة للتعاون، ونسعى لتحقيق نوعاً جديدًا من الشراكة على أساس رابح - رابح.

لا يمكن بناء هذا بين عشية وضحاها، لكن قوة الشراكات الإستراتيجية التي تربطنا بالعديد من بلدان دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجب أن تمكننا بالفعل، من خلال تعزيزها بشكل أكبر، من إعداد المستقبل بشكل أفضل. لأننا جميعاً، اسمحوا لي هذا التعبير، على نفس المركب.

فلتكن،إذاً، السنة القادمة الفرصة للعبير عن قدراتنا الحقيقية على النهوض وبالتالي على الانطلاق في إستراتيجية جديدة ، لكي نحول عالم يمر بأزمة إلى عالم جديد يتميز بالشراكة التاريخية التي تربطه مع دول أفريقيا والشرق الأدنى والشرق الأوسط. وهذا يتطلب بالتأكيد الكثير من الجهد والابتكار والتغيير، لأن الصعوبات ليست بالسهلة. ولكن، لا بد من توفير كل الجهود للنجاح.

لهذه الأسباب لا أتردد في أن أتمنى لكم جميعًا، أينما كنتم، أطيب تمنياتي الشخصية، وأيضًا ونيابة عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية، وأمينها العام، ومجلس إدارتها، وموظفيها، تمنياتي بعام جديد سعيد وسنة ٢٠٢٣ طيبة، مع تمنياتي أيضا بالتفاؤل والصمود.

مرة أخرى، ومع مرور ٥٣ عامًا على إنشائها، تبقى الغرفة التجارية العربية الفرنسية، مع شركائها وعبر شراكاتها التي أتمنى تقويتها وتطويرها أكثر من أي وقت مضى مع رواد الأعمال وقدراتهم الواسعة على الابتكار والتجديد وفوائدها في هذه المرحلة بالتحديد، مستعدة لكي تلعب دورها الكامل، لاسيما من خلال دعوتكم للمشاركة، في إطار المنتدى الاقتصادي بين فرنسا والدول العربية، الذي ستنظمه الغرفة في ١٥ مارس ٢٠٢٣ ومن خلال فضاء الحوار عبر شبكاتها للتواصل الاجتماعي، ونشرتها الإخبارية، وعبر جميع أنشطتها.

الثقة، والصمود لعام ٢٠٢٣. وننتظر السنة الجديدة بعزم قوي على النجاح.

فانسان رينا
رئيس الغرفة

Nos partenaires 2022

Stratégiques: VEOLIA, transdev the mobility company
Gold: antea group
Silver: Cabinet MERLIN Groupe MERLIN

العراق : زمن إعادة الأعمار

مقابلة مع سعادة السيد وديع البطي، سفير العراق في فرنسا

يقع العراق على ضفاف، دجلة والفرات، ويمتد على قسم كبير من هذه الأراضي الخصبة التي كانت مهداً للإنسانية وللحضارات التاريخية العريقة، ومنشئاً لأصول الدولة والمدينة والمؤسسات والإدارة. على ضفاف دجلة والفرات ولدت الكتابة منذ خمسة آلاف سنة وعرفت الزراعة زخمًا جديدًا مع اختراع العجلة على يد السومريين قبل أربعة آلاف عام.

تبلغ مساحة جمهورية العراق ٤٣٥٠٥٢ كيلومتر مربع، وتحدها تركيا من الشمال وإيران من الشرق والكويت من الجنوب الشرقي والمملكة العربية السعودية من الجنوب الجنوبي الغربي والأردن في أقصى الغرب وسوريا في الشمال الغربي.

كان العراق لفترة طويلة جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، قبل أن يخضع للاحتلال البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، ثم للانتداب من عصبة الأمم، حتى استقلاله التام عام ١٩٢١.

في الحقبة الأخيرة من تاريخه الحديث واجه العراق تحديات كثيرة وعايش مآسي كبيرة من بينها غزو أراضيه من قبل قوات التحالف، ومن انتشار المجموعات المسلحة، ومن الاشتباكات التي أغرقت البلاد لمدة أربعين عامًا في أزمات لا نهاية لها. الانتخابات النيابية الأخيرة سمحت، بعد أزمة برلمانية دامت أشهر عديدة، بانتخاب رئيس جديد للبلاد، السيد عبد اللطيف رشيد، وتعيين السيد محمد شيا السوداني على رأس حكومة جديدة، مما يعزز الآمال في عودة الأمور بسرعة إلى وضعها الطبيعي.

العراق عضو في مجلس الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة البلدان المصدرة للبترول، ومنظمة التعاون الإسلامي. يختزن العراق، الذي يبلغ عدد سكانه ٤٠ مليون نسمة، من بينهم ٢٧ مليون دون سن الثلاثين، رابع أكبر احتياطي نفطي في العالم. استغلال هذه الثروة النفطية يشكل ٩٠ بالمئة من إيرادات الدولة ويدخل بنسبة ٦٠ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي. لكن على الرغم من هذه الثروة يعاني العراق من مخلفات سنوات الحروب والأزمات المحلية والإقليمية المجاورة بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية وجائحة الكوفيد مما دفع السلطات إلى اعتماد - الورقة البيضاء للإصلاح - وهي خارطة طريق شاملة هدفها الأساسي إصلاح الاقتصاد، ومعالجة التحديات التي تواجه البلاد لوضع العراق على طريق الازدهار.

وبالنسبة لعلاقاته مع فرنسا، فبعد فترة طويلة من الروابط الوثيقة أدى قطع العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩١ إلى تقويض الصداقة الحميمة بين البلدين. لكن الأمور تغيّرت، فمنذ عام ٢٠١٩، تبدي فرنسا عزمها على دعم سيادة العراق واستعدادها على تقديم له يد المساعدة ومواكبته لتحقيق برنامجه الطموح في إعادة الأعمار.

خارطة الطريق الإستراتيجية الفرنسية العراقية، التي أرست العلاقات الجديدة بين البلدين والتي تم توقيعها في شهر مايو ٢٠١٩ تسعى بشكل خاص لتسريع التعاون في مجالات الاقتصاد والثقافة والتعليم والتنمية. وللحديث عن أفق العلاقات الجديدة بين فرنسا والعراق، التقت النشرة سعادة سفير العراق في فرنسا السيد وديع البطي، وتناول اللقاء أيضا فرص الاستثمار في العراق ودور المؤسسات الفرنسية في برنامج إعادة أعمار البلاد.

معالي السفير، انتخب مجلس النواب السيد عبد اللطيف رشيد، رئيساً للجمهورية، وتم تعيين السيد محمد شيا السوداني رئيساً للحكومة الجديدة، هل يعتبر هذا كافياً لتهدئة الوضع في العراق بشكل نهائي؟

لقد اختار العراق النظام الديمقراطي بعد سقوط النظام السابق، وفي إطار هذا النظام الجديد توجه العراقيون في تشرين أكتوبر ٢٠٢١ إلى صناديق الاقتراع لاختيار من يحكم ويدير البلاد. النتائج الانتخابية لم تسمح لأية كتلة سياسية بالحصول على أكثرية تسمح لها بتشكيل حكومة وإدارة الدولة، مما دفع الكتل والأحزاب البرلمانية إلى السعي لتشكيل أكثرية نيابية حول برنامج عمل. بالطبع أخذت المشاورات وقتها الطبيعي، لكن اليوم لدينا رئيس جديد، بشخص السيد عبد اللطيف رشيد، وحكومة جديدة بقيادة السيد محمد شيا السوداني. من نتائج تشكيل الحكومة كانت عودة الهدوء والاستقرار السياسي في البلاد وبداية تطبيق برنامج حكومي للنهوض بكافة قطاعات الدولة. نحن متفائلون بالمستقبل. إن برنامج الحكومة الجديدة طموح للغاية، وتشير الإجراءات الأولى التي اتخذتها عن رغبتها في العمل على تحسين العلاقات بين العراق وجيرانه والدول الأخرى الصديقة وعلى دعم وإنعاش النشاط الاقتصادي. نحن متفائلون ونأمل أن تكون الخطوة التالية للحكومة بداية تنفيذ البرنامج الذي تجمعت حوله الكتل السياسية لإعادة العراق إلى مسار التقدم.

تبنى العراق - الورقة البيضاء - التي تحتوي على الإصلاحات الضرورية للنهوض بالبلاد. ما هي التوجهات الرئيسية لهذه الإصلاحات؟

يواجه العراق تحديات متعددة منها التحديات التي ولدت بعد الأزمة الصحية

لجائحة الكوفيد١٩ والتحديات التي نتجت عن الحروب المتتالية خلال سنوات ضد الإرهاب وضد داعش والصراعات التي أحدثها النظام القديم. كل هذه التحديات تتطلب منا الآن اتخاذ إجراءات حقيقية لتحقيق الإصلاحات على جميع المستويات. تحتوي خارطة الطريق على سلسلة من الإصلاحات، من بينها إصلاح نظام الحوكمة، ولاسيما نظامنا الإداري ونظامنا المالي والإدارات الأخرى. علاوة على ذلك، طور العراق خلال سنوات، نظام اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على العائدات النفطية التي كانت توفر ٩٥ بالمئة من عائدات الدولة. هذا النظام الاقتصادي الريعي أصبح بحاجة ملحة لعملية إصلاح شاملة حقيقية تؤدي إلى تنويع الاقتصاد والى تشجيع الاستثمار ودعم القطاع الخاص وتحسين النظام الإداري. عدد الموظفين الكبير لدينا يرهق كاهل الموازنة، فأكثر من ثلثي الموازنة يصرف لأسباب تشغيلية. خارطة الطريق تقترح إذاً إصلاحات اقتصادية لجعل اقتصادنا أقل اعتمادًا على النفط وتوفير له الأسس الكفيلة لوضعه على طريق النمو المستدام.

في عملية تنويع الاقتصاد هذه، ما هي القطاعات الأولوية؟

لقد مر العراق بفترة صعبة للغاية، من الحرب ضد الكويت في التسعينيات، إلى الحرب ضد داعش والإرهاب، مروراً بالحصار الدولي ونتائجه السلبية. كل هذه التحديات استهلكت معظم طاقاتنا ومنعتنا من التركيز على تطوير قطاعات مهمة مثل التعليم والإسكان والصحة والنقل والصناعة والبنية التحتية والعديد من القطاعات الأخرى. اليوم، نحن بحاجة إلى إعادة بناء شاملة لبلد بأكمله من خلال إعادة أعمار كافة قطاعاته.

العراق لديه الإمكانات التي تؤهله للنجاح في هذه العملية، لأن العراق دولة غنية. العراق دولة غنية بالطاقات البشرية أولا وثم بالموارد الطبيعية. العراق هو مهد الحضارات التاريخية وثرواته الطبيعية كبيرة وكثيرة ومتنوعة : الهيدروكربونات، والكيماويات، والبتروكيماويات: والكبريت وغيرها من المواد الخام التي لم يتم حتى البداية باستغلالها. بالإضافة إلى ذلك يعرف العراق ببلاد ما بين النهرين وبوفرة أراضيه الزراعية الخصبة وبقطاعاته السياحية المتنوعة منها السياحة الدينية، والسياحة الطبيعية، والسياحة التاريخية حيث يغتني العراق بأكثر من ١٠,٠٠٠ موقع أثري تاريخي. لكن إلى جانب كل هذه الثروات، العراق بحاجة اليوم إلى عملية إعادة بناء كاملة وشاملة : العراق بحاجة لبناء أكثر من ١٠ آلاف مدرسة، ومن ٤ إلى ٥ ملايين وحدة سكنية، إلى بناء الطرق المعبدة والطرق السريعة، ومئات المستشفيات، وقائمة المشاريع طويلة. لا يمكن للدولة أن تقوم بمفردها بعملية إعادة البناء الشاملة، لذلك نحن نعتمد على القطاع الخاص وعلى المستثمرين للمشاركة في عملية إعادة البناء. ندعوهم لاغتنام كل الفرص لكسب المال وفي نفس الوقت لتلبية قسم من احتياجات العراقيين.

ما دور القطاع الخاص في إعادة أعمار العراق؟

نحن مقتنعون بأن تعافي البلاد لا يمكن أن يتحقق بدون إحياء القطاع الخاص. كما قلت سابقاً، لا يستطيع القطاع العام بمفرده مواجهة جميع التحديات. لدينا إرادة قوية لمساعدة القطاع الخاص على التعافي من خلال إطلاق مواهبه وتشجيع مبادراته ومن خلال إنشاء مناخ أعمال ملائم. نحن في السفارة، نولي أهمية خاصة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والعراق، من خلال مضاعفة الشراكات بين القطاع العام في العراق والقطاع الخاص الفرنسي، وتطوير العلاقات بين القطاع الخاص العراقي والشركات الفرنسية. وهذا بلا شك سيساعد على تطوير المبادلات بين بلدينا وعلى رفع مستواها.

منذ سنة ٢٠٠٠، تم تنظيم العديد من الاجتماعات الدولية حول إعادة أعمار العراق، كان آخرها في الكويت عام ٢٠١٨. ومع ذلك، لا تزال الاستثمارات قليلة أو غير كافية لماذا؟

تعهدت الدول المانحة والمؤسسات الدولية بمساعدة العراق في جهوده لإعادة بناء البلاد. هذه التعهدات هي بمثابة وعود، وفعالية المساعدات المعلنة في المؤتمرات الدولية تبقى محدودة طالما لم يتم تنفيذ الالتزامات التي تم تعهدها. ومع ذلك، نحن نشكر المجتمع الدولي والدول المانحة على دعمهم المستمر وعلى مساعداتهم عبر البرامج والمشاريع الإنسانية العديدة التي يحققونها في العراق.

تقدر هيئات الدعم الدولية والجهات المانحة المدة القصوى لإعادة أعمار العراق بعشر سنوات، لو توفرت ثلاثة شروط : الاستقرار التام والاستخدام الرشيد للأموال والقضاء على الفساد. هل تعتقد أن هذه الشروط يمكن تحقيقها في الوضع الحالي؟

من الواضح أننا لا نستطيع إعادة بناء بلد يسوده الفساد، كذلك لا يمكننا إعادة أعمار بلد لا يعمه الأمن والاستقرار على كافة أراضيه. أما فيما يتعلق بالمدة الزمنية لإعادة البناء، فأنا أعتقد أنه بإمكان العراق أن يفتح صفحة جديدة من تاريخه بسرعة كبيرة. لقد حققت بلدان كثيرة ليس لديها الإمكانات والطاقات التي يملكها العراق قفزات في تنميتها في وقت قصير للغاية. لو توفرت النوايا الحسنة للدول المانحة وتضافرت معها جهود المجتمع الدولي لتحسين الوضع الأمني في المنطقة، بإمكان العراق أن يتغلب على كافة الصعوبات والتحديات بسرعة كبيرة.

حسب صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يصل نمو الاقتصاد العراقي إلى ٩,٥ بالمئة هذا العام، وهو أعلى معدل نمو في كافة دول المنطقة. ما هي آفاق الاقتصاد العراقي؟

نحن نعلم بان هذا النمو الاقتصادي القوي بنسبة ٩,٥ بالمئة يعود في الواقع إلى سببين : الارتفاع الكبير في أسعار النفط في الدرجة الأولى وثانياً للإصلاحات الاقتصادية التي بدأنا بتنفيذها. هذا النمو هو في الحقيقة فرصة لاستثمار الفائض في الميزانية في مشاريع تنموية وفي مشاريع تنويع للاقتصاد العراقي بحيث يكون النمو المستقبلي نتيجة الإصلاحات وليس نتيجة لارتفاع أسعار النفط. نريد الاستفادة من هذه المكاسب غير المتوقعة للاستثمار في

تنويع اقتصادنا لتحقيق نمو مستدام. إنني متفائل بالمستقبل، لأن العراق يمتلك القدرة لتحقيق أهدافه.

وقعت فرنسا والعراق خارطة طريق إستراتيجية لتجديد العلاقات بينهما في مايو ٢٠١٩ . ما هو محتوى خارطة الطريق الجديدة وكيف يتم ترجمتها بشكل ملموس على أرض الواقع؟

خارطة الطريق التي تم توقيعها في ٢٠١٩ تشير بصراحة الى أن العلاقات بين البلدين ممتازة. لكننا نريد تحويل خارطة الطريق هذه إلى اتفاقية تعاون استراتيجي تعزز روابط الصداقة بيننا وتوسع مجال تعاوننا في جميع القطاعات: السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والأمنية. لذلك نرغب في رفع مستوى علاقاتنا وتحويل خارطة الطريق لكي يصبح البلدان شريكين استراتيجيين حقيقيين في جميع المجالات.

فرنسا من بين الدول المساندة للعراق ومن الأطراف التي ساهمت وتساهم في الدعوة لعقد المؤتمرات الدولية لمساعدة العراق لاسيما مؤتمر بغداد في ٢٨ آب / أغسطس ٢٠٢١ ، بمشاركة الرئيس ماكرون. كيف تقيمون اليوم العلاقات بين البلدين ؟

العلاقات بين بلدينا تاريخية وقديمة وتعود إلى زمن بعيد. قرأت مؤخرًا أن علاقاتنا تعود إلى سنة ١٦٣٣ مع مجيء أول قنصل فرنسي إلى البصرة، تبعه عام ١٧٣٣ قنصل فرنسي ثاني في مدينة الموصل. إذن، العلاقات بين العراق وفرنسا قديمة جدًا، وقوية وودية، باستثناء هذه الفترة القصيرة خلال التسعينيات. نحن نعتقد بوجود رغبة حقيقية من قبل الطرفين لتطوير وتعزيز هذه العلاقات والتعاون لتخفيف حدة التوتر في المنطقة وبالتالي الإسهام في عملية السلام والاستقرار فيها. النسخة الثانية لمؤتمر بغداد التي تم تنظيمها في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٢ عبرت بشكل واضح عن رغبة البلدين على السير في هذا الاتجاه.

شاركت المؤسسات الفرنسية في الماضي في مشاريع التنمية في العراق وبشكل خاص في مجال البنية التحتية والنقل والطاقة هل تعتقدون بأن الشروط أصبحت اليوم متوفرة لمشاركتهم في مشاريع إعادة الأعمار ؟

العراق يرحب بالشركات الفرنسية ويكّن لها السمعة الطيبة. عملت الشركات الفرنسية ولا تزال تعمل اليوم في العراق في مشاريع كبرى. على سبيل المثال لقد فازت مجموعة توتال إنيرجي منذ فترة قصيرة بعقد قيمته ٢٧ مليار دولار لتوسيع وتعزيز نشاطها في العراق في مجال الطاقة. هناك أيضاً مجموعات أخرى تعمل في العراق مثل تاليس وإنجي وغيرهما. نرغب في أن تعزز المجموعات والشركات الفرنسية وجودها في العراق من خلال تكثيف الشراكات مع القطاعين العام والخاص. نحن في عداد التحضير لدعوة رئيس اللجنة العراقية العليا للاستثمار إلى باريس لكي يقدم للشركات الفرنسية الخطة الرئيسية للمشاريع في العراق. وعلى هذا الصعيد، نرغب في التعاون مع الغرفة التجارية العربية الفرنسية وكذلك في مشاريع أخرى كتطوير علاقاتنا مع الغرف التجارية في الأقاليم الفرنسية لأننا نعتقد بأن تطوير هذه العلاقات يساهم بشكل فعال في تعزيز دور القطاع الخاص بين البلدين. أنا أردد دائمًا بأن العلاقات بين فرنسا والعراق قوية وجيدة على المستوى السياسي والثقافي، ويبقى علينا زيادة جهودنا لتطوير علاقاتنا على المستوى الاقتصادي. وهذا يعتبر من بين أولويتنا اليوم.

يعتمد تطوير المبادلات بشكل عام على نشاط الشركات المتوسطة والصغيرة. كيف يمكنكم تشجيع هذه الشركات ورجال الأعمال الفرنسيين للاستثمار في العراق؟

أتوجه إلى كل الشركات الفرنسية. المجموعات الكبرى والشركات المتوسطة والصغيرة، وأقول لهم العراق يرحب بكم والعراقيون يقدرونكم. أدعو رجال الأعمال والمستثمرين لاغتنام كل الفرص التي يوفرها العراق اليوم. العراق بحاجة إلى إعادة بناء شاملة لكل القطاعات، والدولة بمفردها لا تستطيع تنفيذ كل مشاريع الأعمار. أتوجه إلى أرباب العمل وأقول لهم، لا تصدقوا كل ما تبثه وسائل الإعلام، وادعوهم لاتخاذ خطوات شجاعة، لزيارة العراق لكي يشاهدوا بأنفسهم الحالة الأمنية ومناخ الإعمال وطفرة الفرص المتوفرة .

سعادة السفير، أنت رجل علم وثقافة ومعرفة وتتكلم عدة لغات، ما هي الخطوات التي تعتبرونها مهمة لتطوير العلاقات الثقافية والعلمية مع فرنسا؟

تطوير علاقاتنا الثقافية والعلمية مع فرنسا يتصدر قائمة أولوياتنا. بالطبع، تعتبر فرنسا من بين الدول الكبرى على المستوى الاقتصادي كما تعتبر في طليعة الدول على المستوى العلمي والثقافي. فرنسا هي بلد الإشعاع والمعرفة، وباريس هي مدينة النور وعاصمة الثقافة وسمعة الجامعات الفرنسية مرموقة. لدينا هنا في باريس نخبة من المواطنين العراقيين المثقفين والفنانين، نفتخر بها. والعلاقات الثقافية والعلمية بين فرنسا والعراق هي جزء من خارطة الطريق التي ذكرناها. نحن نتطلع إلى ممارسة دور كبير في معهد العالم العربي في باريس باعتباره احد المراكز الثقافية التي تجمع الثقافة العربية والفرنسية، ونعمل على تطوير وتوسيع تعاوننا مع الجامعات الفرنسية ولدينا خطة طموحة في هذا المجال. كما إننا نتعاون مع المؤسسات الثقافية الفرنسية الموجودة في العراق كالمركز الثقافي الفرنسي في بغداد والموصل. وبطبيعة الحال، نسعى على كافة المستويات لتنشيط التعاون العلمي والثقافي بين البلدين.

نظمت غرفة التجارة العربية الفرنسية عدة منتديات حول موضوع إعادة أعمار العراق . الى جانب ذلك تعمل الغرفة باستمرار على تطوير العلاقات والمبادلات التجارية بين فرنسا والعراق وتستقبل لهذه الغاية العديد من الوفود العراقية . كيف سيكون تعاونكم مع الغرفة؟

التقيت رئيس الغرفة التجارة العربية الفرنسية، السيد فانسان رينا، وناقشنا بإسهاب الوسائل والمجالات التي يمكن أن يكون فيها تعاوننا مفيدًا وفعالاً. تراقب سفارتنا باهتمام أنشطة الغرفة. ونحن نقول إن يدًا واحدة لا يمكن أن تصفق بمفردها، لذلك نعتمد على الغرفة لتكون شريكًا لنا لمساعدتنا على تطوير مبادلاتنا مع فرنسا على كافة المستويات.

مقابلة مع السيد تييري سيمون

المدير العام لمصرف - اليوباف -

تأسس اتحاد المصارف العربية والفرنسية - يوباف - في عام ١٩٧٠، وهو اتحاد مصرفي بين مساهمين ذو أغلبية عربية مع مساهم مرجعي فرنسي هو بنك الكريدي أكريكول س إي بي. اليوباف، "بنك البنوك" لا يملك غرفة عمليات لتداول الأسهم في البورصة، ولا يقدم خدمات مصرفية خاصة، ولا يوفر التمويل للشركات ولا يساهم في عمليات الدمج والاستحواذ للشركات، لكنه يلعب دورًا هاماً في تمويل التجارة الدولية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول جنوب الصحراء الإفريقية.

لتقديم أعمال هذا المصرف، وموقعه في السوق العربية، والخبرة والقيمة المضافة التي يضعها في خدمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كان لنا لقاء مع السيد تييري سيمون، المدير العام الجديد لهذه المؤسسة، لأداء هذه المهمة.

بنك اليوباف هو اتحاد مصرفي تمتلك اسهمه مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية في ١٩ دولة عربية الى جانب بنك الكريدي أكريكول س إي بي. من هم المساهمون العرب في اليوباف؟

المساهمون العرب التسعة عشر يمتلكون ٥٢,٩٩ بالمئة من رأسمال بنك اليوباف. هذه المساهمة مقسمة بين حيازات مباشرة تصل إلى ما يقارب ٣٠ بالمئة من رأس مال البنك، ويمتلكها البنك الخارجي الجزائري، والبنك المركزي المصري، والبنك الليبي الخارجي، والبنك العربي الأفريقي الدولي - مصر، والبنك المركزي الشعبي المغربي، وبنك الرياض السعودي. والى جانب هؤلاء المساهمين العرب هناك أيضا الشركة القابضة الهولندية - يوباك نديرلند إن في - التي تمثل ٢٥ مساهمًا من البنوك العربية وتستحوذ على ٢٣ بالمئة من رأس المال.

اليوباف ليس بنكًا كالبنوك العادية الاخرى. هل يمكنكم أن تشرحوا لنا بايجاز أعمال اليوباف والخدمات التي يقدمها لزبائنه وعملائه؟

منذ تأسيس البنك في العام ١٩٧٠ تخصص بنك اليوباف في التجارة الدولية أو بشكل اصح في تمويل التجارة الدولية. مهمتنا هي دعم التدفقات التجارية الدولية بين أوروبا وآسيا والعالم العربي وأفريقيا، وتأمين سلامة ضماناتها. يدعم فريق خبرائنا من المتخصصين في كافة القطاعات والمسئولين التجاريين الموزعين حسب الأنشطة التجارية والصناعية والمناطق الجغرافية والمتمرسين بعدة لغات، البنوك والمؤسسات المالية والجهات الفاعلة في التصدير الصناعي و تجارة السلع والمواد الأولية في تطوير أنشطتهم التجارية. لقد قمنا، على مر السنين، بتطوير مجموعة من الآليات والخدمات المصممة خصيصًا لعملائنا فيما يتعلق بسندات الاعتماد والضمانات الدولية والتمويل المسبق واللاحق للعمليات التجارية. باختصار، عملاء اليوباف هم مستوردون ومصدرون وبنوك محلية تسعى للحصول على تأكيدات وضمانات للمعاملات التجارية. واليوباف في موقع يسمح له بتوفير هذه الخدمات.

بعد الأزمات العديدة التي مر بها العالم عام ٢٠٢٠ والتي كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، عاد الانتعاش الاقتصادي في العام ٢٠٢١ وحققت معه التجارة الدولية نمواً كبيراً في الحجم والقيمة. هل استفاد بنك اليوباف من هذا الانتعاش من حيث عدد المعاملات وقيمة صافي الدخل؟ وما هي توقعاتكم للعام المقبل ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ؟

بالطبع لقد استفاد بنك اليوباف بالكامل من عودة الانتعاش الاقتصادي الذي لوحظ في النصف الثاني من عام ٢٠٢١ حيث تضاعف حجم المبادلات التجارية المتداولة بشكل كبير خلال هذه الفترة وعادت بسرعة إلى مستويات ما قبل أزمة جائحة كوفيد في العام ٢٠٢٠. وبالتالي أفرجت نهاية سنة ٢٠٢١ عن زيادة حادة للغاية في صافي الدخل مقارنة بعام ٢٠٢٠. وتشير أرقام السنة الحالية إلى تحسن إضافي يبشر بتحقيق نتائج عالية لم نشهدها منذ أكثر من عشر سنوات. قدراتنا التشغيلية والمالية تعمل بأقصى طاقاتها وتوقعاتنا بالنسبة لقيمة الدخل الصافي تشير إلى مستوى أعلى بكثير من عام ٢٠٢١.

الأزمات المختلفة التي هزت الاقتصاد العالمي مؤخرًا، لاسيما الأزمة الصحية، والحرب في أوكرانيا، وبشكل عام التوتر وارتفاع أسعار المواد الخام، هل دفعت كل هذه المعطيات اليوباف إلى تبني إستراتيجية انتقائية بالنسبة لزبائنه ولمعاملاته في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

نظرًا لحجمه المتواضع نسبياً، يمارس بنك اليوباف منذ فترة طويلة نهجًا انتقائيًا للغاية بالنسبة لتدفق المعاملات التي يعالجها من أجل تحسين نتائجه والحد من مخاطر الائتمان والتشغيل قدر الإمكان. المعرفة الجيدة للعملاء في عمليات الشراء والبيع، والتحديد الصحيح لهوية الوسطاء (شركات التأمين،

والناقلات، ومرافق التخزين، وما إلى ذلك)، بالإضافة إلى تحديد أهمية السلع والخدمات الممولة فضلاً عن الثقة الأكيدة بالنسبة لزبائننا وعملائنا البنوك هي من العوامل والثوابت التاريخية في عملية صنع القرار لدينا. حالت الاضطراب والزعزعة التي تمر فيها التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، أكدت على أهمية النهج الذي يعتمده بنك اليوباف في فروعه الثمانية في فرنسا وإفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، فضلاً عن معرفته الجيدة بالأنظمة المصرفية المحلية.

يسعى بنك اليوباف إلى تحقيق ٥٠ بالمئة من معاملاته مع العالم العربي. ما هي حصة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إجمالي نشاط البنك في السنة المالية ٢٠٢١ وما هي توقعاتكم لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ؟

في عام ٢٠٢١ بلغت نسبة المعاملات التي حققها بنك اليوباف، بالقيمة النقدية، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما بين ٤٢ و ٤٥ بالمئة من إجمالي معاملاته، وهي كما نرى قريبة جدًا من الهدف الذي نسعى لتحقيقه وهو ٥٠ بالمئة والذي سيتم تحقيقه بالتأكيد وربما تجاوزه في عام ٢٠٢٢. هذه النتائج سمحت لبنك اليوباف بالفوز بجائزة ـ أفضل بنك في تعزيز الأعمال الدولية ـ حصل عليها في شهر سبتمبر ٢٠٢٢ من اتحاد المصارف العربية الذي يضم حوالي ٣٠٠ مؤسسة مالية في العالم العربي.

ما هي أكثر القطاعات التي تستفيد من خدمات مؤسستكم؟

يركز اليوباف معاملاته في مجال ما يسمى بتدفقات السلع الأساسية للبلدان المستوردة. وكما ذكرنا أعلاه، لقد جاء هذا الخيار كنتيجة للنهج الذي نتبعه في إدارة المخاطر وهو نهج يساهم في ضمان تدفقات الأعمال المتكررة ووقايتها ضد حالات الإعسار المؤقتة المحتملة. ومن المعلوم بان الميّسر لتدفق الأعمال يحظى دائمًا باهتمام خاص من الجهات الاقتصادية المحلية والسلطات العامة ولذلك نركز أنشطتنا على الطاقة والأغذية الزراعية ووسائل النقل والأدوات والمعدات الطبية والصيدلانية. لقد أصبح بنك اليوباف لاعباً رئيسياً في تلبية الاحتياجات الأساسية للعديد من البلدان الناشئة، ويتردد صدى ذلك بشكل إيجابي في وقت تزداد فيه الحاجة إلى مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات الاستثمار.

ما هي توقعاتكم للاقتصاد العالمي وللتجارة الدولية هذا العام وخاصة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

على الرغم من الشكوك والصعوبات التي نلاحظها، فإن المبادلات الدولية التي تمر عبر قنواتنا البنكية مستمرة بلا هوادة. الاحتياجات الأساسية لم تتغيّر والعملاء الاقتصاديون يعطون الأولوية، بكل بساطة، لتلبية الواردات. وبالطبع يبدي بنك اليوباف اهتماماً خاصاً بالقطاعات التي تعتبر في صلب عمله. هذا النهج السليم والمتين يسمح لنا أيضا بمعالجة الصعوبات الطارئة والتكييف معها وإتباع بعض المرونة أحيانا لدعم المعاملات، لاسيما من خلال منح المعاملات تواريخ استحقاق أطول أو دعم تمويلي مما يؤدي في النهاية إلى إرضاء الأطراف الأربعة في العقد وهم : المستورد، والمصدر وبنكهما.

يعتمد نشاط مؤسستكم بشكل كبير على التجارة العالمية. ما هي برأيكم المعوقات التي تحد من تدفق التجارة العالمية اليوم وما هي التحديات التي يجب مواجهتها في المستقبل القريب؟

لكي نبقى متفائلين، دعني أقول بأن السياق التي تجري فيه الأمور في الوقت الحالي ولمرحلة نأمل بان تكون قصيرة، مزعج ومثير للقلق. والمعطيات الاقتصادية كالزيادة في أسعار بعض السلع، والتضخم الذي ينتشر بسرعة إلى قطاعات كثيرة، والنقص في العملة الأجنبية في بعض البلدان الناشئة والقيود اللوجستية، إلى جانب الكثير من النقاط الأخرى تساهم في التباطؤ الاقتصادي العالمي. لكن التوازنات الجيو سياسية التي يعاد رسمها باستمرار من خلال الأزمات السياسية المحلية المتداخلة والمحاولات شبه العالمية لتأمين مصادر المواد الخام الغذائية والصناعية والطاقة ستشكل محورًا أساسيًا للإدارة بالنسبة لكافة الفعاليات الاقتصادية وصناع القرار، ومن منظور أكثر تقنية، فإن التقنيات الجديدة التي تهدف إلى تحويل كافة الوثائق التجارية إلى وثائق رقمية الكترونية تشكل أيضًا تحديًا لكن يسهل توقعه والاندماج فيه بشكل أوفر في عمليات صنع القرار.

مبنى اليوباف

عززت وكالة التصنيف فيتش تصنيف اليوباف من سلبي إلى مستقر. ما رأيكم في هذا التصنيف الجديد، علماً بأنه يعتمد بشكل كبير على المساهم المرجعي في اليوباف وهو الكريدي أكريكول س إي بي.

تعتمد غالباً وكالة التصنيف فيتش على الكريدي أكريكول س إي بي بصفتها المساهم المرجعي والمشرف على اليوباف. هذا الموقف نجده أيضا لدى البنك المركزي الأوروبي الذي يعتبر اليوباف من بين مكونات مجموعة بنك الكريدي أكريكول لأغراض آلية الإشراف الموحد. وبالتالي، هذا الربط يدفع وكالة التصنيف فيتش والعشرات من محللي الائتمان إلى استنتاج التصنيف الخارجي لبنك اليوباف من تصنيف مساهمها المرجعي بعد خصم رمزي وثابت بنسبة درجتين لمراعاة خصوصيات مساهمينا ونموذج أعمالنا. لا يمنع هذا بأي حال وكالة فيتش من التعليق على الأسس الجوهرية لأنشطتنا والمخاطر التي نتحملها وكذلك على نتائج اليوباف. مرونة أنشطتنا ونتائجنا المتزايدة في المرحلة الصعبة بين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ساهمت بالتأكيد في إنشاء صورة إيجابية حولت مستوى التصنيف على المدى الطويل من سلبي إلى مستقر. هذا التصنيف سوف تؤكده النتائج الايجابية لكافة أنشطتنا عام ٢٠٢٢ لا بل سوف تدعمه بشكل مكثف.

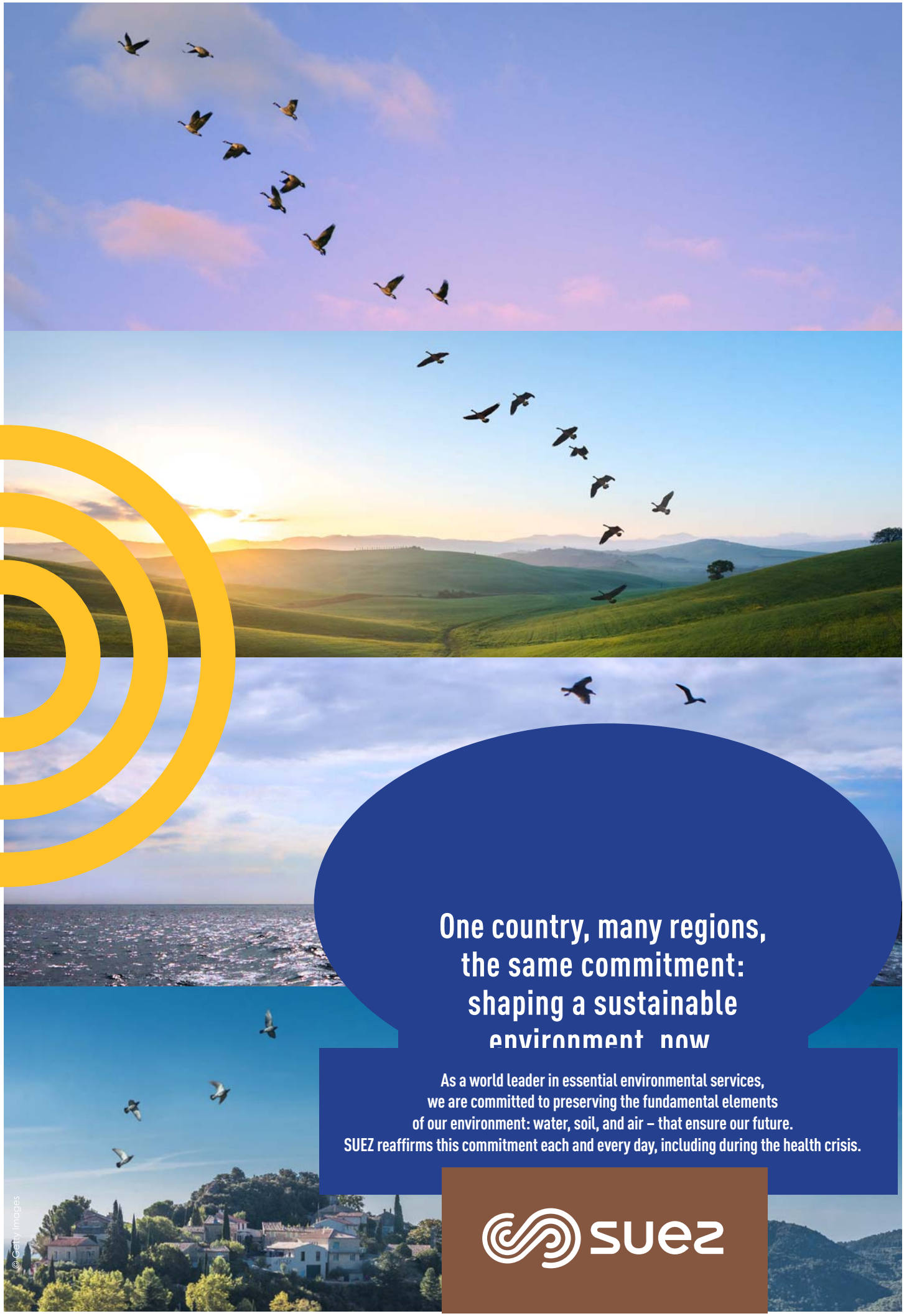

One country, many regions, the same commitment: shaping a sustainable environment now

As a world leader in essential environmental services,
we are committed to preserving the fundamental elements
of our environment: water, soil, and air – that ensure our future.
SUEZ reaffirms this commitment each and every day, including during the health crisis.

suez

© Getty Images

الكويت : تحديات ما بعد النفط

مقابلة مع سعادة السيد محمد الجديع، سفير دولة الكويت في فرنسا

الكويت هي أصغر دولة في شبه الجزيرة العربية. تقع الإمارة التي تبلغ مساحتها ١٧,٨١٨ كيلومتر مربع، على مفترق جيوسياسي بين ثلاث قوى إقليمية رئيسيه، إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، علاوة على ذلك تحتل الإمارة بواجهتها البحرية الممتدة على الخليج العربي، عند التقاء الصحراء بالبحر، مكانة مميزة على الخطوط التجارية الرئيسية التي تربط آسيا الوسطى بآسيا الصغرى وأوروبا.

في زمن الإمبراطورية العثمانية التي حكمت المنطقة لمدة طويلة، حافظت الإمارة على بعض الاستقلالية، ثم وضعت نفسها تحت الحماية البريطانية حتى استقلالها عام ١٩٦١. دولة الكويت هي عضو في منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة الدول المصدرة للبترول ومنظمة التجارة العالمية.

الكويت هي اول دولة عربية في الخليج في اكتشاف واستغلال النفط عام ١٩٣٨، و أول دولة في المنطقة في تصديره عام ١٩٤٦. تقدر الاحتياطيات النفطية المؤكدة للإمارة بأكثر من ١٠٠ مليار برميل، ويمثل الذهب الأسود حوالي ١٠/٩ من صادراتها ويدخل بنسبة ٦٠ بالمئة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي.

عائدات النفط منحت الكويت إمكانية تطوير نظام اقتصاد ريعي يعيد توزيع الثروة النفطية بشكل سخي يوفر الرفاهية ويضمن الخدمات الأساسية لمواطنيها البالغ عددهم ١,٤٧ مليون نسمة، كالتعليم والصحة والإسكان والتوظيف وتعويضهم تكاليف العديد من وسائل الراحة. تمثل هذه الإعانات أكثر من ١٧ بالمئة من إجمالي الإنفاق الحكومي.

إدراكا منها بان الاقتصاد الريعي أصبح بحاجة لعملية إصلاح شاملة حقيقية لجعله أقل اعتمادا على النفط وتقلبات أسعاره في السوق العالمية، قدمت الكويت عام ٢٠١٧ خطة إستراتيجية ـ الكويت ٢٠٣٥ ـ لتحويل الإمارة إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة والقيم الاجتماعية وتتحقق فيه التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وبيئة أعمال مشجعة. هذه الأهداف، بإمكان الكويت تحقيقها بسهولة بفضل احتياطياته من العملات الأجنبية، من خلال صندوق السيادي الذي يقدر بنحو ٧٤٠ مليار دولار، أو أكثر من ٥ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي.

الكويت إمارة وراثية تتبع نظام برلماني دستوري ملكي، يضمن سيادة القانون لجميع مواطنيها وينظم مؤسساتها العامة التي تلعب دورها بكامل الحرية. إمارة الكويت التي تفتخر بجذورها القوية في مجلس التعاون الخليجي، تتمتع في الوقت ذاته بمكانة فريدة على الساحة الإقليمية حيث تنتهج سياسة مبنية على حسن الجوار والاعتدال، وتلعب غالباً دور الوسيط في العديد من النزاعات المحلية والإقليمية، على سبيل المثال في قطر واليمن، وسوريا ولبنان. وتُعرف الإمارة بأعمالها الإنسانية من خلال صندوقها للتنمية الاقتصادية العربية.

وبالنسبة لعلاقاتها مع فرنسا فهي قديمة وتعود إلى القرن الثامن عشر. تطورت هذه العلاقة مع مرور الزمن وأصبحت قوية ومبنية على أسس متينة قوامها الصداقة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. ومن المؤشرات التي تدل على قوة هذه العلاقة، حرص فرنسا على الاعتراف بالدولة الفتية بسرعة عندما أعلنت استقلالها عام ١٩٦١، ثم مشاركتها في التحالف الدولي لتحرير الكويت والتي شكلت نقطة تحول في هذه العلاقة وأدت إلى توقيع اتفاقية دفاع في سنة ١٩٩٢، تم تجديدها وتعميقها عام ٢٠٠٩.

البعد الاقتصادي والثقافي القوي لهذه العلاقة ساهم أيضا في تعزيز الحوار الاستراتيجي القائم بين البلدين والذي تم رفعه مؤخراً إلى المستوى الوزاري، مما يمهد الطريق لمضاعفة التعاون والتبادل في أكثر من مجال.

الكويت هي اليوم خامس أكبر شريك تجاري لفرنسا في الشرق الأوسط، والشريك التجاري الرابع لها في الخليج. الفائض التجاري بين البلدين يصنف في المرتبة الثالثة عشر بين دول الشرق الأوسط وفي المرتبة الخامسة بين دول الخليج. تعمل في الكويت ٥٠ شركة فرنسية بشكل مباشر أو عبر اتفاقيات الامتياز.

في مقابله مع سعادة سفير الكويت في فرنسا، وافق السيد محمد الجديع، على استعراض وتقييم العلاقات الفرنسية الكويتية، وآفاق التعاون والشراكة القائمة بينهما، وسبل تعزيزها على كافة المستويات.

الكويت، أصغر دولة في الخليج، تلعب دوراً ريادياً في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية. هذا الدور الريادي منح الكويت فرصة صياغة الصورة لإمارة منفتحة ومعتدلة في تعاملها مع الآخرين، تسخر علاقاتها لتلعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك تنشط الإمارة على صعيد العمل الإنساني وتمد يد المساعدة للعديد. هل هذه الصفات هي جزء من القيم الكويتية أم نتيجة تجارب طويلة وجادة؟

الكويت هي أقدم إمارة في الخليج. لقد كافحت بلادنا طوال تاريخها من أجل استقلالها ومن أجل الحفاظ على هويتها وقيمها. خلال فترة الإمبراطورية العثمانية التي حكمت المنطقة بأكملها، احتفظت الكويت باستقلاليتها، ثم وضعت نفسها تحت نظام الحماية البريطانية، مما سمح لها بالحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الدول المجاورة وصياغة الصورة لإمارة منفتحة، معتدلة محبة للسلام وتلعب دور الوسيط لفض النزاعات الإقليمية. القيم التي تحدثت عنها هي جزء من القيم الكويتية يضاف إليها بالطبع خبراتنا الماضية والحاضرة. لدينا اليوم علاقات جيدة مع جميع جيراننا، إيران والعراق وجميع الدول الأخرى في المنطقة. نحن فخورون بهذه الصورة ونحاول الحفاظ عليها، وهذا ليس بالأمر السهل، لكنها طريقتنا في العيش وفي الأداء وفي التعامل مع الآخرين.

أطلقت الكويت سنة ٢٠١٧ رؤية الكويت ٢٠٣٥، وهي خطة طموحة لتحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري يكون فيه القطاع الخاص في قلب النشاط الاقتصادي. تبلغ قيمة المشاريع في إطار هذا البرنامج ١٦٠ مليار دولار وتشمل كافة القطاعات. ما هي المشاريع الكبرى ضمن هذه الإستراتيجية ؟ وماذا تقولون لمن يزعم أن بعض هذه المشاريع هي فقط لاغراض إعلامية ؟

عندما أعلنت الكويت عن خطتها للتحديث ـ رؤية الكويت ٢٠٣٥ ـ عام ٢٠١٧، أطلقت معها الدراسات الضرورية لتنفيذ كل هذه المشاريع. لسوء الحظ، جاءت الأزمة الصحية مصحوبة بالنتائج السلبية التي نعرفها : تراجع التجارة العالمية وتقلص في النمو الاقتصادي وانخفاض كبير في أسعار النفط. وتزامنت هذه الأزمات الدولية مع بعض العقبات السياسية الداخلية واللجوء لتخطيها إلى تنظيم انتخابات برلمانية بعد حل مجلس النواب، ثم مرت الكويت بمرحلة انتقال للسلطة بعد وفاة أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح. اليوم وقد عادت الأمور إلى طبيعتها، أخذت المشاريع المطروحة ضمن خطة التحديث مسارها. نحن نتبع الأمور بشكل منهجي، ولا توجد لدينا أية نوايا لإغراض إعلامية او غيرها. حجم الاستثمارات يعد بالمليارات ولا نريد تنفيذ المشاريع المطروحة او منحها على عجل.

إذن سوف يتسارع تنفيذ المشاريع؟

تماماً. لقد تم منح تنفيذ بعض المشاريع، واستلمنا عروضاً للبعض الآخر منها. لدينا هيئة تشرف على إبرام الشراكات بين القطاعين الخاص والعام لتنفيذ بعض المشاريع مثل مشروع الزور الذي تساهم فيه مجموعة جي دي إف سويز الفرنسية والتي أعلنت مؤخراً عن تسليم الشحنة الأولى من الوقود ـ الصديقة للبيئة ـ المخصصة للطائرات والتي تقوم بإنتاجها للمجموعة الأوروبية.

ما هي حصة الشركات الفرنسية في هذه المشاريع؟

تشارك وتعمل الشركات الفرنسية في العديد من المشاريع القائمة في الكويت، ولاسيما في المشاريع المتعلقة بقطاعات المياه والكهرباء والنقل والطاقة وغيرها. نأمل أن تضاعف الشركات الفرنسية وجودها في السوق الكويتي، لاسيما في القطاعات التي تشتهر فيها الخبرات الفرنسية. السمعة الفرنسية جيدة وراسخة في قطاعات كثيرة على سبيل المثال، الثقافة والمواد الغذائية والأمن والذكاء الاصطناعي والأمن الالكتروني وقطاعات أخرى عديدة، نرغب في مضاعفة وتكثيف التعاون في كل هذه المجالات. مع بداية السنة الجديدة ، سوف نقوم بجولة في المناطق والأقاليم الفرنسية للتعرف على خبراتها في العديد من المجالات بما في ذلك الزراعة والمنتجات الغذائية والمواد والسلع

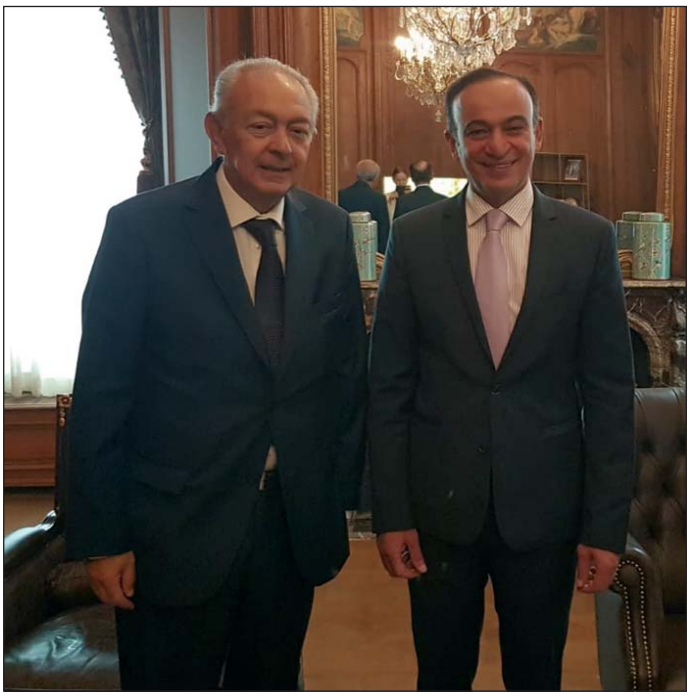

الأخرى. بالطبع، تبقى باريس العاصمة ومكان تمركز كبرى الشركات والمؤسسات ومركز الانجازات والطاقات. لكن المناطق والأقاليم الفرنسية مليئة بالنشاط والحيوية والإبداع وسوف نسعى للاستفادة من كل هذه الطاقات.

إذن ما هي المشاريع ذات الأولوية ضمن خطة التنمية ؟

من المشاريع ذات الأولوية، لدينا توسعة المطار والمدينة الجديدة في الشمال وتحويل الجزر الخمس (بوبيان وفيلقة وربة وأوهة) لبناء فيها مناطق حرة ومجمعات سياحية وحدائق ومراكز ثقافية ومجمعات للرياضة. ثم هناك مشاريع البنية التحتية ومختلف المشاريع المخطط لها ضمن إستراتيجية تنويع الاقتصاد.

تهدف رؤية الكويت ٢٠٣٥ إلى تحويل الاقتصاد لجعله أقل اعتماداً على النفط. هل يمكنك أن تعطينا بعض الأمثلة؟

نريد تنويع اقتصادنا لتنويع عائدات ميزانية الدولة. تعتمد اليوم ميزانية الدولة بنسبة ٨٥ بالمئة على واردات النفط، نريد تقليل هذا الاعتماد وتخفيفه لحوالي ٦٠ أو ٦٥ بالمئة. ولتحقيق هذا الهدف، نستثمر في القطاعات التي ذكرناها، بالإضافة إلى ذلك نعمل لإدخال بعض التعديلات على أسعار بعض السلع والخدمات التي نقدمها للشركات الكبيرة، وعلى اعتماد نسبة ضرائب بسيطة على أرباح الشركات الكبيرة التي كانت معفاة حتى الآن.

وبالنسبة لضريبة القيمة المضافة؟

إدخال هذه الضريبة مستبعد في الوقت الحالي لأن المستهلك يسيء فهمها ولا يتقبلها اليوم أولا، وثانيا لان تطبيق هذه الضريبة في الوقت الحالي لا يمثل ضرورة ملحة للخزينة.

هل سيتم تخفيض الدعم على أسعار بعض المنتجات والخدمات ؟

سنقوم بالفعل بتخفيض بعض الدعم، لكن هذا التخفيض لن يمس الأفراد والأشخاص وإنما فقط الشركات الكبرى.

العلاقات بين فرنسا والكويت تاريخية ومتينة وتعززها إتفاقيات التعاون العديدة في المجالات الثقافية والعلمية والاقتصادية والدفاعية. وبمناسبة الذكرى الستين لاستقلال الكويت، قررت فرنسا والكويت رفع مستوى الحوار الاستراتيجي بينهما إلى المستوى الوزاري ـ لفتح آفاق جديدة للتعاون ـ. سعادة السفير، كيف تقيمون اليوم العلاقات بين البلدين ؟

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

العلاقات بين فرنسا والكويت ممتازة. فرنسا دولة حليفة، وهذا مهم جدا بالنسبة لدولة الكويت. لم ننس مشاركة فرنسا في قوة التحالف لتحرير البلاد. لقد مثلت هذه المشاركة تحولاً مهماً للعلاقات بين البلدين وأدى إلى توقيع اتفاقية الدفاع عام ١٩٩٢، والتي تم تجديدها وتعميقها في عام ٢٠٠٩. جودة ومتانة العلاقات التي تربط الكويت مع فرنسا تسمح لنا بالعمل على تعزيز التعاون وفتح آفاق جديدة له.

وما هي هذه الآفاق الجديدة للتعاون ؟

كما ذكرتم، لقد قررت فرنسا والكويت تعزيز مستوى الحوار الاستراتيجي بينهما ورفعه إلى المستوى الوزاري. في هذا الإطار الجديد سوف يلتقي الفريقان مرتين في السنة، في شهري يناير ويوليو، لتقييم التعاون بينهما وتنظيمه بشكل أفضل. على الصعيد العملي لقد أنشأنا خمسة لجان متخصصة، لجنة الدفاع، ولجنة الهجرة والأمن والشؤون القنصلية، ولجنة التجارة والاستثمار والتنمية، ولجنة التعليم والثقافة والبحث العلمي، والفرانكفونية، ولجنة الصحة. لائحة اللجان هذه يمكن توسيعها في المستقبل وإضافة إليها لجان أخرى كما يمكنها أن تضم قطاعات جديدة. في إطار كل لجنة واختصاصها سوف يتم استشارة الشركات الفرنسية ودعوتها لحلقات عمل ومواكبة الراغبين منها في العمل مع الكويت للقاء نظرائهم الكويتيين ومناقشة أفضل طريقة للتعاون بينهم.

تقلص في العام الماضي حجم التبادل التجاري بين فرنسا والكويت بنسبة ٨ بالمئة، بالاضافة الى ذلك لا تزال الحصة السوقية للشركات الفرنسية المتوسطة والصغيرة متواضعة عند حوالي ٢,٥ بالمئة. معالي السفير، كيف يمكن بشكل ملموس إعادة مستوى المبادلات بين البلدين إلى مستوى علاقات الصداقة بينهما؟

نريد زيادة حجم المبادلات التجارية مع فرنسا، ولتحقيق هذا الهدف وكما سبق وذكرت سوف نكثف عمل اللجان التي تحدث عنها، كما سنقوم بتنظيم، في شهر يناير المقبل، اجتماعًا مع حوالي عشرين شركة فرنسية من الشركات الصغيرة والمتوسطة يتم خلاله تقديم وعرض لبعض المشاريع وفرص العمل المتوفرة ثم سنقوم بمواكبة الشركات التي توافق على الذهاب إلى الكويت للقاء نظرائهم الكويتيين. هذا ما يمكن أن نفعله بشكل ملموس.

تشير بعض الشركات إلى العقبات التي تحد من دخولها الى السوق الكويتي، من بينها تعقيد الأنظمة في بعض القطاعات وهيمنة الشركات الأنجلو ساكسونية عليها، وإلزامية الشريك الكويتي للاستثمار ما هو تعليقكم ؟

فيما يتعلق بضرورة وجود الشريك الكويتي سوف يتخذ البرلمان القرار بإلغائها ولن تحتاج الشركات بعدها إلى شريك كويتي للعمل في الكويت. بالنسبة للعقبات الأخرى التي ذكرتها، دعني أقول أن المنتج الفرنسي يحمل سمعته وصيته. عندما تقول معدات فرنسية، لست بحاجة لتضيف بأنها ذات نوعية جيدة. السوق الكويتي مفتوح لكل البضائع والمنتجات المتوفرت فيه من مختلف أقطار العالم، هناك المعدات والبضائع والمنتجات الأمريكية والانجليزية والكورية والصينية، فالسوق مفتوح والمنافسة حادة والفوز من نصيب أفضل العروض .

وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي، تحتل فرنسا المرتبة الأولى بين المستثمرين الأوروبيين في الكويت، وتتواجد حوالي ثلاثين شركة فرنسية في السوق الكويتي . في المقابل، تأكد الكويت باستمرار على رغبتها في تكثيف ومضاعفة استثماراتها في فرنسا . وفي هذا الخصوص تم توقيع عدة اتفاقيات بين الصندوق السيادي الكويتي و ب به إي فرانس لإنشاء صندوق مشترك، وبين بزنيس فرانس والصندوق السيادي الكويتي لتطوير الاستثمارات الثنائية . معالي السفير، ما هو حجم الاستثمارات الكويتية في فرنسا؟ و ما هي القطاعات التي تستثمر فيها ؟

بحسب تقديراتنا، تبلغ قيمة الاستثمارات الكويتية في فرنسا حوالي ٣٠ مليار دولار، وبالطلع نحن نرغب في مضاعفة حجم هذه الاستثمارات ورفعه إلى ٥٠

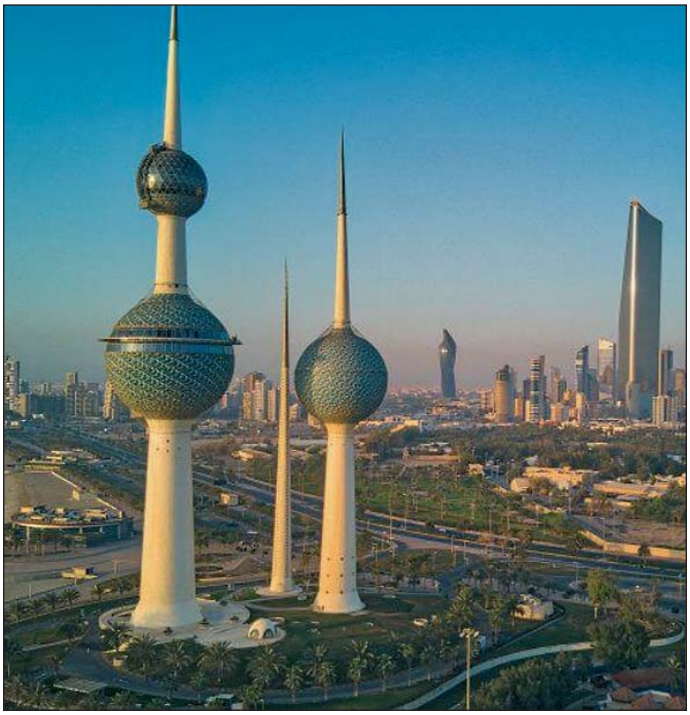

مليار. أما القطاعات التي يتم الاستثمار فيها، فلا بد من التمييز بين الاستثمارات التي تتم من خلال الصندوق السيادي واستثمارات القطاع الخاص. على العموم تتجه استثمارات القطاع الخاص نحو العقارات، وتجدر الإشارة هنا إلى زيادة عدد الكويتيين المستثمرين في القطاع العقاري، وخاصة في باريس. مما يطرح مشكلة تتعلق بمدة صلاحية تأشيرة الإقامة بالنسبة للمستثمرين الكويتيين في العقارات. تأشيرة شانغن تسمح الإقامة لمدة قصيرة، ثلاثة أشهر، وتفرض الخروج لمدة مماثلة للحصول على تأشيرة جديدة. هذا المسألة يجب معالجتها. فيما يتعلق بالاستثمارات التي يقوم بها الصندوق السيادي فهي كما تعلمون محاطة بالسرية. ويبقى المهم بالنسبة لنا قيمة وحجم هذه الاستثمارات وكيف يمكن مضاعفتها وزيادتها.

يرتكز التعاون الثقافي والعلمي بين فرنسا والكويت على اتفاقية ثنائية وقعت في باريس عام ١٩٦٩ يدعمها تواجد المعهد الفرنسي في الكويت والمركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية الى جانب الاتفاقيات العديدة بين الجامعات الفرنسية ونظيراتها الكويتية . هل هذا التعاون كاف؟ هل يجب توسيعه ؟ كيف ؟

كما تعلم، توجد مدرسة فرنسية خاصة في الكويت تستقبل الطلاب من الصفوف الابتدائية الأولى للأطفال حتى البكالوريا، وهناك أيضًا المعهد الفرنسي والمركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، وفي فرنسا لدينا طلبة في الاقسام الجامعية وطلبة في مجال التخصص العالي. فكما ترى التبادلات الثقافية بين بلدينا نشطة وديناميكية للغاية لكننا نعمل على تعزيز هذا التبادل من خلال تعزيز اتفاقياتنا مع الجامعات والمدارس الكبرى الفرنسية، ولاسيما مع معهد العلوم السياسية، التي تجمعنا به اتفاقية لتدريب كوادر من الكويتيين، كذلك مع جامعة مدينة ليون، وغيرهما. بالإضافة إلى ذلك، سنعمل على تطوير تعاوننا مع المتاحف الفرنسية، ولاسيما متحف فرساي، لتطوير التبادلات في مجال الفن مع المتاحف الكويتية.

غرفة التجارة العربية الفرنسية لاعب رئيسي في العلاقات الفرنسية العربية . كيف ستدعمون نشاطات الغرفة؟

لقد التقيت برئيس الغرفة السيد فانسان رينا، وأطلعته على رغبتنا في العمل والتعاون مع الغرفة ودعم نشاطاتها لأنها عنصر أساسي وهام في تطوير العلاقة الفرنسية العربية.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

المنطقة الاقتصادية لإمارة رأس الخيمة
الميِّسر لإنشاء الشركات في الإمارة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة المكان الأمثل لتحقيق المشاريع الطموحة والإنجازات الجريئة والأعمال الناجحة. فهي تحتل المرتبة الثامنة في احتياطيات النفط العالمية والسادسة في احتياطيات الغاز كما تصنف في المرتبة الأولى في المنطقة لناحية مناخ الأعمال من قبل البنك الدولي. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة، وهي ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة بعد المملكة العربية السعودية، المنصة التجارية واللوجستية لكافة الأسواق المحلية بالإضافة إلى أسواق أخرى تتجاوز دول المنطقة تحتضن أكثر من ثلاث مليارات مستهلك.

تقع إمارة رأس الخيمة، وهي ثالث أكبر إمارة في دولة الإمارات العربية المتحدة، على مسافة أقل من ساعة من دبي وحوالي أربع ساعات بالطائرة من أوروبا وشمال إفريقيا وشبه القارة الهندية وآسيا الوسطى. تتميز إمارة رأس الخيمة بدورها الريادي في الإبداع والتجديد وفي اعتماد الاستراتيجيات الصناعية والتجارية المبتكرة والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لجذب الاستثمارات والشركات الأجنبية. إمارة رأس الخيمة هي المثال الحي للتقدم الذي أحرزته دولة الإمارات في مجالات عديدة، لاسيما في منطقتها الاقتصادية "راكز".

نظمت هيئة المنطقة الاقتصادية برأس الخيمة ـ راكز ـ بالتعاون مع غرفة التجارة العربية الفرنسية، ندوة عبر الإنترنت، في يوم الخميس الواقع في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢، لعرض الميزات الاقتصادية لإمارة رأس الخيمة وشرح العروض السخية التي تقدمها المنطقة الاقتصادية "راكز" لمختلف الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال الراغبين بالاستثمار وإنشاء الشركات والاستقرار في هذه المنطقة.

افتتح السيد فانسان رينا، رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية، هذا اللقاء بكلمة رحب فيها بجميع المشاركين بهذه الندوة ثم أشار إلى الإجراءات الأخيرة التي تم اتخاذها في دولة الإمارات العربية المتحدة لتحفيز تأسيس وإنشاء الشركات وتسهيل أعمالها، لاسيما فيما يتعلق بقانون العمل وتأشيرات الدخول والإقامة، فضلاً عن الإجراءات والقوانين المختلفة التي تعزز مناخ الأعمال والنمو الاقتصادي. وأشار رئيس الغرفة إلى الندوات العديدة التي نظمتها الغرفة بالتعاون مع هيئة المنطقة الحرة لإمارة رأس الخيمة والتي تم خلالها عرض الإمكانات الكبيرة للنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى وجه الخصوص في رأس الخيمة والتدابير المتخذة لجذب الاستثمارات الأجنبية ولتحفيز إنشاء الشركات والمؤسسات الأجنبية. وأشار السيد فانسان رينا أن هذه الندوة عبر الإنترنت هي فرصة جديدة لتسليط الضوء على الطابع الإبداعي الاستثنائي لدولة الإمارات العربية المتحدة ولإمارة رأس الخيمة بشكل خاص، وعلى العلاقة المميزة التي تحافظ عليها غرفة التجارة العربية الفرنسية مع المنطقة الاقتصادية في الإمارة.

وشكر السيد مصطفى شاكر، مدير المبيعات بالمنطقة الاقتصادية برأس الخيمة، الرئيس فانسان رينا على مساهمته في تنظيم هذا الاجتماع، وأعرب عن افتخاره بالتعاون مع الغرفة التجارية العربية الفرنسية. وأشار السيد مصطفى شاكر في كلمته إلى الدور الذي تلعبه هيئة المنطقة الاقتصادية في إمارة رأس الخيمة لناحية تسهيل إنشاء الشركات وتزويدها بالوسائل والأدوات اللازمة لمساعدتها على النجاح في تسيير وتنمية أعمالها. وأشار إلى أن المنطقة الاقتصادية في رأس الخيمة سجلت في الأشهر الأخيرة إقبالاً قوياً وأعرب عن أمله بان يتيح هذا اللقاء الفرصة لتحديد كافة المطالب الجديدة لمساعدة الشركات على تنمية وتطوير أعمالها.

السيدة جويس شكري أكدت في مداخلتها على العلاقة المميزة التي تربط هيئة المنطقة الاقتصادية في رأس الخيمة بالغرفة التجارية العربية الفرنسية وأشادت بهذه العلاقة الوطيدة التي تعود لسنوات عديدة.

وتمحورت مداخلة السيدة شكري حول ثلاثة نقاط: كان أولها المؤهلات التي تعزز من مكانة إمارة رأس الخيمة، وثانياً الخدمات والحلول المبتكرة التي توفرها للشركات المنطقة الاقتصادية ـ راكز ـ ، ثم عرضت تفاصيل عملية تأسيس وإنشاء الشركات وكيفية استقرارها في المنطقة الاقتصادية مشيرة إلى مختلف الخدمات والتسهيلات المتوفرة في المنطقة الاقتصادية ـ راكز ـ.

في حديثها عن مزايا رأس الخيمة بدأت السيدة جويس شكري بالموقع الجغرافي الاستراتيجي المتميز للإمارة، وقالت أنها تمتد على ساحل الخليج العربي في منطقة فريدة من نوعها، حيث يلتقي البحر والجبال ليشكلان معاً لوحة طبيعية نادرة وساحرة. وقالت بان إمارة رأس الخيمة هي الإمارة الثالثة في الاتحاد الذي يشكل دولة الإمارات، وهي توفر لسكانها جميع وسائل الراحة والخدمات التي تجعل الحياة فيها هادئة وهنيئة وحول الأسرة. ومن بين ما توفره رأس الخيمة من وسائل الراحة والخدمات ذكرت السيدة شكري مراكز التسوق العالمية المستوى والمدارس والجامعات والمجمعات الفندقية والسكنية التي توفر أكثر من ٦٠٠٠ غرفة وشقة مفروشة. وأضافت بان إمارة رأس الخيمة تعد ضمن أفضل الوجهات السياحية في المنطقة، لتميز وجمال طبيعتها وتضاريسها الجغرافية، من الرمال الذهبية على

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

الساحل الممتد على الخليج العربي وأضافت بان الإمارة استقبلت أكثر من مليون زائر عام ٢٠١٩، وتابعت إن إمارة رأس الخيمة هي مكان جاذب للشركات الناشطة في مختلف القطاعات كقطاع الخدمات والاستشارات والتعليم والتدريس والإعلام والصناعة والصحة والتجارة وقطاعات أخرى عديدة.

وفي معرض حديثها عن ميزات الإمارة، أشارت السيدة جويس أن رأس الخيمة تعد أيضا مركزًا صناعيًا وتجاريًا مهمًا يضم حوالي ٦١١٠ شركة ومؤسسة يبلغ حجم إعمالها ١٦,٢ مليار درهم وتصدر منتجاتها وبضائعها إلى أكثر من ٥٠ دولة. أما الناتج المحلي الإجمالي للإمارة فيتكون على وجه الخصوص من الأنشطة العلمية والمهنية (٢ بالمئة) والأنشطة المتعلقة بالصحة والفنون والاتصالات والخدمات الإدارية (٣ المئة) والإسكان والغذاء (٥ بالمئة) والزراعة والنقل والتخزين (٥ بالمئة)، والعقارات (٧ بالمئة)، والتمويل والتأمين (٩ بالمئة)، والصناعة التحويلية (٢٦ بالمئة)، والتعليم (٢ بالمئة)، والبناء (٧ بالمئة).

وفيما يتعلق بالإمكانيات الاقتصادية للإمارة، أشارت السيدة شكري بأن رأس الخيمة هي مركز أعمال دولي معروف حيث تصنف الإمارة في المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الأداء اللوجستي، والثانية من حيث توافر العمالة الأجنبية الماهرة، وفي المرتبة السابعة على مستوى العالم من حيث القدرة التنافسية. وقالت أن رأس الخيمة مكان آمن ومحمي ومستقر. وتابعت السيدة شكري حديثها عن ميزات إمارة رأس الخيمة وأشارت بأنها وجهة مميزة لأسباب عديدة من بينها ارتفاع مستوى المعيشة لسكانها، وبنيتها التحتية الحديثة التي تفتني بمنشآت عديدة من بينها الموانئ، وأشهرها ميناء صقر أكبر ميناء مناولة للبضائع غير المعلبة في الشرق الأوسط ومطارها وشبكة طرقها التي تربط رأس الخيمة بأقل من ٦٠ دقيقة بدبي والإمارات الست الأخرى وخط سكة الحديد الذي سيربط الإمارة بالمملكة العربية السعودية العام المقبل. كل هذه الميزات تساهم في تطوير الأعمال بين رأس الخيمة والإمارات المجاورة ودول المنطقة وحتى البلدان البعيدة. وتابعت السيدة جويس شكري مداخلتها وقالت بان رأس الخيمة هي الإمارة ـ الأكثر تصنيعًا ـ في دولة الإمارات بفضل مواردها الطبيعية وانخفاض تكاليفها التشغيلية، وموقعها كمحور بين الشرق والغرب الذي يؤهلها لتكون بوابة لدخول أسواق تجمع حوالي ٣ مليارات مستهلك.

وتحدثت السيدة شكري في الجزء الثاني من مداخلتها عن المنطقة الاقتصادية للإمارة والخدمات التي تقدمها للشركات الراغبة في الاستقرار في هذه المنطقة، وقالت بان الخدمات والحلول المختلفة المقترحة تتوافق مع نشاط كل شركة ومجال عملها : الصناعة أو التعليم والتدريس أو التجارة وغيرها وكذلك بالنسبة لنوعية ومساحة المكاتب والتجهيزات التي تقترحها لممارسة العمل كمحطات العمل المشتركة والمكاتب التجارية والمكاتب المجهزة والمستودعات والأراضي الصناعية والخيارات المتوفرة عديدة وكثيرة. كما سلطت الضوء على التكاليف المستوجبة لإنشاء وتشغيل المنشآت والمؤسسات وتكلفة المعيشة في رأس الخيمة وقالت بأنها تعد أرخص بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ بالمئة من المناطق الأخرى والبلدان المجاورة.

وتابعت السيد جويس شكري مداخلتها وأشارت إلى إمكانية اختيار إنشاء الشركة وتشغيلها في المنطقة الحرة، أو في المنطقة الخاضعة لقوانين الإمارة أو الاوف شور او الميدشور، وشرحت في كل مرة المزايا التي تتماشى مع كل خيار. أما بالنسبة للإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركة أو المؤسسة، أشارت السيدة جويس شكري إلى أهمية الشباك الواحد الذي يمكن من خلاله القيام بجميع الإجراءات الإدارية للحصول بأسرع وقت ممكن على

الترخيص الذي يوفر حالاً الإمكانية لاستعمال والاستفادة من كافة المنشآت، والبنية التحتية وببداية العمل بسرعة وسهولة. أكثر من ١٥٠٠٠ شركة من أكثر من ١٠٠ دولة ، تعمل في أكثر من ٥٠ قطاع اختارت المنطقة الاقتصادية في إمارة رأس الخيمة من بينها أكثر من ٦٨٠ شركة فرنسية.

إنشاء الشركات والمؤسسات في المنطقة الاقتصادية أمر في منتهى البساطة. هل تريد أن تمتلك ١٠٠ بالمئة من عملك، أو ترغب التشارك مع إماراتي؟ تريد إنشاء شركة اونشور أو اوفشور؟ فريق من المستشارين المتخصصين بإنشاء الأعمال يساعدك على اختيار الكيان القانوني المناسب لمشروعك، ويتتبع معك أدق التفاصيل لإنشاء المؤسسة مما يضمن تلبية جميع الوثائق والمتطلبات ويسمح إجراء التسجيل السريع والحصول على الترخيص وتأشيرة الإقامة في وقت قياسي من يومين إلى ثلاثة أيام فقط. بالإضافة بإمكانك تكييف النظام الأساسي للشركة مع نموها وتطورها وفي أي وقت. أخيرًا وليس آخرًا، يحدد الترخيص المنطقة الاقتصادية التي يتم فيها تسجيل وإنشاء الشركة وموقع مكاتبها ومكان العمل لجميع الموظفين فيها : المنطقة الصناعية، المنطقة التجارية، المنطقة الأكاديمية أو غيرها. وفي ختام عرضها، أشارت السيدة شكري إلى أن المنطقة الاقتصادية تقدم أيضًا عروضاً خاصة مدمجة للشركات الصغيرة والمتوسطة توفر لها فرصة العمل بأسعار زهيدة تبدأ بقيمة ٥٤٩٩ درهمًا كما أشارت إلى العروض المخصصة لسيدات الأعمال.

السيد ستيفان مونجيلارد، رجل الأعمال الشاب المقيم في المنطقة الحرة برأس الخيمة والمدير لشركتين، تكلم عن تجربته في الإمارة وأشار إلى المشاكل التي قد يواجهها أي رجل أعمال مبتدئ، ولاسيما المخاوف المتعلقة بالسكن وتأشيرة الدخول والإقامة أو إجراءات التأسيس وإنشاء الشركة. وسلط الضوء على المساعدة والدعم التي تلقاها من هيئة المنطقة الاقتصادية وشجع الذين لا زالوا مترددين لإنشاء شركاتهم في المنطقة الاقتصادية في رأس الخيمة بعدم التردد والذهاب في أقرب وقت ممكن.

في ختام هذا الاجتماع، شكر رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية، السيد فانسان رينا، المتحدثين والمشتركين بهذه الندوة وتمنى استدامة وتعزيز الروابط بين الغرفة والمشرفين على المنطقة الاقتصادية في رأس الخيمة وشجع الشركات على الاستثمار فيها وفتح آفاق جديدة للنمو والتنمية في جميع أنحاء المنطقة وخارجها.

ملاحظة: تنظم الغرفة التجارية العربية الفرنسية في ٩ فبراير ٢٠٢٣ لقاءات عمل فردية مع السيدة جويس شكري، لاتخاذ المواعيد يمكنكم الاتصال بالسيد دومينيك برونا على العنوان الالكتروني التالي :

Contact : dominique.brunin@ccfranco-arabe.org

As a global mobility operator and integrator, Transdev empowers freedom to move every day thanks to safe, reliable, and innovative solutions that serve the common good.

We are proud to transport 11 million passengers daily.

Our approach is rooted in close collaboration with communities and businesses, and in the search for sustainable transportation solutions.

We are people serving people. And mobility is what we do.

transdev
the mobility company